الرؤية الاستراتيجية
للَجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي
(OIC-StatCom)

مقدمة

تعتبر منظمة التعاون الإسلامي ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة بانضمام 57 دولة موزعة على أربع قارات. خلال العقد الماضي، كثفت الدول الأعضاء في المنظمة من جهودها الرامية إلى تعزيز التعاون والتنسيق فيما بينها في كل المجالات، بما في ذلك عمليات التنمية. ويعتبر الإحصاء أداة حيوية من أجل مساعدة صناع القرار على إدارة وفهم المعلومات، حيث أصبح واحدا من الموضوعات الرئيسية في مجالات التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بالتوازي مع ارتفاع استخدام المعلومات في جميع جوانب الحياة. ومع ذلك، انعكس تباين مستويات التنمية في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي على قدراتها الإحصائية الوطنية. هذه الحقيقة هي واحدة من بين أسباب كثيرة ساهمت في إنشاء اللَجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OIC-StatCom)، ومن خلالها سيتم إحداث قاعدة ديناميكية لمكاتب الإحصاء الوطنية (NSO) للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بغرض تبادل المعرفة والخبرات وأفضل الممارسات، فيما يخص المبادرات التي يمكن أن تساعدها لتصبح أكثر فعالية وكفاءة في إدارة نظمها الإحصائية الوطنية (NSS).

ويمكن لنظم الإحصاء الوطنية ذات الفعالية والكفاءة أن تكون مثمرة إذا أصبح الإحصاء أداة لا غنى عنها بالنسبة لواضعي السياسات، والقطاع الخاص والمجتمع المدني في جميع المهام المتعلقة بعملية صنع القرار. ومن أجل أن تساهم اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي في جعل نظم الإحصاء الوطنية للدول الأعضاء في المنظمة ذات فعالية وكفاءة، لا بد أن تتوفر على وثيقة لرؤية استراتيجية تتضمن خططا قصيرة، ومتوسطة وطويلة الأجل من خلال معاينة الموقع والمهمة والرؤية للَجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

خلال الدورة الأولى للَجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي؛ التي انعقدت يومي 11 و 12 أبريل 2011م في إسطنبول- تركيا، تم الاتفاق على إنشاء مجموعة العمل لوضع رؤية استراتيجية للَجنة وذلك من أجل خلق نظم أكثر فعالية ولوضع خطط قصيرة، ومتوسطة، وطويلة الأجل لتحقيق هذه الرؤية. والدولة الرائدة في هذه المجموعة هي **إندونيسيا** مع أعضاء آخرين بما في ذلك **بنغلاديش** و**مصر** و**كازاخستان** و**ماليزيا** و**المغرب** و**فلسطين** و**السنغال** و**تركيا** و**البنك الإسلامي للتنمية**، و**مركز أنقرة**.

هذه الوثيقة هي بمثابة وثيقة مرجعية للَجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي في ما يخص صياغة الأولويات والأهداف، والإجراءات المتخذة على المدى القصير والمتوسط والطويل لتوجيه اللجنة فيما يتعلق بتسهيل آلية التنسيق والتعاون

الإحصائي وكيفية التغلب على التحديات التي تواجهها مكاتب الإحصاء الوطنية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

التحديات

يحدث التغير المستمر في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وكذا بروز الأزمات العالمية اهتزاز النسيج الاجتماعي للبلدان، والذي يتطلب بيانات شاملة وطبقية لتمكين صناع القرار من اتخاذ الإجراءات المناسبة للتأقلم مع تلك الأوضاع المضطربة. ومن هنا يتجلى دور مكاتب الإحصاء الوطنية كمصدر لمثل هذه البيانات، إلا أنها تواجه العديد من التحديات بما في ذلك:

1. **اختلاف مستويات التنمية الإحصائية ما بين مناطق منظمة التعاون الإسلامي:** تنمية القدرات الإحصائية هي عملية مستمرة ومتواصلة، حيث تسعى مكاتب الإحصاء الوطنية جاهدة لتحسين نوعية بياناتها وكذا توافرها تلبية لمتطلبات المستخدم. في الوقت الحاضر، يجري تنفيذ مختلف برامج تنمية القدرات الإحصائية على المستوى الدولي بالتوازي مع الأهداف المحددة للوكالات المنفذة. ومع ذلك، فغالبا وفي معظم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لا يتطابق الإحصاء المتوفر من مكاتب الإحصاء الوطنية مع متطلبات مختلف المستخدمين.

2. **قلة الموارد البشرية ذات المهارة العالية في التكنولوجيا والإدارة المستدامة:** إن الموارد البشرية ذات الكفاءات العالية هي ضرورية في مكاتب الإحصاء الوطنية لتمكينها من مواكبة التطورات التكنولوجية، وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)، والأساليب الحديثة للإدارة المستدامة. وستمكن هذه المؤهلات؛ بما في ذلك مهارات اللغة الأجنبية، الإحصائيين من تتبع المواضيع المتعلقة بالإحصاء والممارسات العالمية، كما ستمهد الطريق وبدون شك لمكاتب الإحصاء الوطنية لتعزيز إنتاج إحصاء ذو جودة. ومع ذلك، لا يزال عدد كبير من مكاتب الإحصاء الوطنية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي متخلف بسبب قلة/عدم كفاية الموارد البشرية المؤهلة.

3. **عدم التطابق بين ارتفاع موارد الميزانية المخصصة للأنشطة الإحصائية وطلبات خدمات إحصائية من مختلف الجهات المعنية:** تستند أنشطة مكاتب الإحصاء الوطنية على منهج الميزانية، الذي يتم فيه تخصيص موارد هذه المكاتب المتعلقة بإدارة الأنشطة مع التقيد الصارم بميزانياتها. وبالتالي، يجب أن يطابق ارتفاع الطلب على الخدمات التي تقدمها مكاتب الإحصاء الوطنية مع ارتفاع مماثل في موارد الميزانية الخاصة. ومع ذلك، ونظرا لصعوبة الرفع من الميزانيات، يؤدي ارتفاع الطلب غالبا إلى انكماش في بعض الأنشطة الأخرى لمكاتب الإحصاء الوطنية. ويتفاقم هذا الوضع مع تزايد عبء العمل في مكاتب الإحصاء الوطنية بسبب طلبات الجهات المعنية الوطنية والدولية لبيانات متداخلة في نفس الوقت. ويحول هذا التداخل أحيانا دون تنفيذ مكاتب الإحصاء الوطنية لمهامها.

4. **صعوبات في ضمان جودة البيانات:** تواجه مكاتب الإحصاء الوطنية باستمرار ارتفاع مستويات الطلب على البيانات الإحصائية من مجموعات متنوعة من مستخدمي البيانات. ولتلبية هذه الاحتياجات من البيانات، تجري مكاتب الإحصاء الوطنية مسوحات وتعدادات عديدة تثقل العبء على مجيبها. ويؤثر هذا العبء عبر الزمن تأثيرا سلبيا على جودة البيانات مما يؤدي إلى هدر الموارد القيمة لمكاتب الإحصاء الوطنية كالوقت والمال والقوى العاملة المستخدمة لرصد هذا العبء واستهداف تقليله.

5. **العرض المتسارع للإحصاء غير الرسمي:** تواجه مكاتب الإحصاء الوطنية؛ باعتبارها الوسيط الأول للإحصاء الرسمي، تعقيدات هامة من حيث دورها المستقبلي في مجال إنتاج البيانات الإحصائية، وذلك يرجع إلى أنه؛ وفي السنوات الأخيرة، أصبح مقدمو البيانات الإحصائية غير الرسميين مصدرا بديلا للمعلومات. ومن هنا نستعرض أسباب نشأة مقدمي البيانات الجدد:

- تقصي البيانات الإحصائية الرسمية أحيانا بعض مجالات المنتجات والقطاعات كالأسواق الجديدة، والتي تنشأ عموما من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يشملها الإحصاء غير الرسمي؛
- يقدم الإحصاء غير الرسمي مختلف أنواع البيانات غير المدرجة في البيانات الإحصائية الرسمية؛
- في بعض الحالات، يضيف مقدمو البيانات الإحصائية غير الرسمية تعليقات على البيانات الرسمية المتاحة للعموم التي تقدم أفكارا عملية حول أهم التطورات.

6. **ضعف التواصل بين مكاتب الإحصاء الوطنية ومستخدمي البيانات:** عندما يستفيد مستخدمو البيانات استفادة صحيحة من البيانات الإحصائية الرسمية فإن هذه الأخيرة تكون ذات قيمة. ومع ذلك، يميل المستخدمون كثيرا إلى تفسير البيانات الإحصائية بشكل غير صحيح، وحتى في توجه يوافق أغراضهم ("غرض موجَه")، كما لها عوامل خارجية سلبية على الإحصاء الرسمي نفسه، وذلك نظرا لعدم وجود المستوى المطلوب من التواصل الصحي بين مكاتب الإحصاء الوطنية ومستخدمي البيانات. فمن المهم جدا أن تعطي مكاتب الإحصاء الوطنية القدر الكافي من التركيز على إنتاج الإحصاء الرسمي، وعلى التواصل مع مستخدمي البيانات حول استخدام البيانات وتفسيرها على الوجه الصحيح.

7. **الاستخدام غير الكافي للأدلة في عملية صنع القرار:** يعتبر استخدام أدلة إحصائية سليمة في تصميم السياسات وتنفيذها ورصدها وتقييمها في جميع المستويات وفي جميع القطاعات أمرا ملحا للتقدم صوب تحقيق التنمية. ومع ذلك، تواجه مكاتب الإحصاء الوطنية عقبات في إحداث النظم حيث أن القرار المستند على الأدلة هو لا غنى عنه بالنسبة لصناع السياسات. كما يؤدي إلى تفاقم هذه العقبات: ضعف التمويل المتاح لمكاتب الإحصاء الوطنية؛ كما تم الإشارة إليه آنفا، إلى جانب عدم اتخاذ الإجراءات المستندة على سياسات وطنية، وبرامج غير فعالة لمناصرة العمل الإحصائي.

8. **محدودية الوعي في مجال الإحصاء:** يشمل الإحصاء كافة جوانب الحياة. إلا أن الجهود المبذولة من أجل تحقيق النتائج الموجهة نحو مبادرات التوعية الإحصائية (على شكل تخطيط غير مستوعب للتوعية حيث أن طبيعة الجيل الجديد من مستخدمي البيانات هي غير مفهومة حقا) تعيق إنجازات مكاتب الإحصاء الوطنية. حتى، أنها تجعل أفراد المجتمع تلحظ دور مكاتب الإحصاء الوطنية في إنتاج معلومات إحصائية ذات جودة عالية وفي الوقت المناسب.

9. **الافتقار إلى الديناميكية في عمليات مكاتب الإحصاء الوطنية:** على الرغم من التغيرات الهيكلية في المجتمع والاقتصاد على حد سواء، إلا أن مكاتب الإحصاء الوطنية في بعض الأحيان قد تكون بطيئة في التكيف مع الأوضاع الراهنة. فالافتقار إلى الديناميكية له آثار على الابتكار والإنتاجية في عمليات مكاتب الإحصاء الوطنية.

10. **عدم كفاية التعاون والتنسيق داخل نظم الإحصاء الوطنية وعلى مستوى منظمة التعاون الإسلامي:** التعاون والتنسيق الإحصائي داخل نظم الإحصاء الوطنية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وعلى مستوى المنظمة هما غير كافيين نظرا لعوامل عدة من بينها:

- عدم وجود الإرادة السياسية والموارد اللازمة لإنشاء آليات تنسيق قوية؛
- قلة الشعور بالولاء بين أصحاب المصلحة المعنيين من أجل الرفع من مستوى التعاون الإحصائي وتنسيق الأنشطة الإحصائية داخل نظم الإحصاء الوطنية وعلى الصعيد الدولي؛
- توزيع غير واضح للمسؤوليات؛
- جهود مضاعفة؛
- الامتناع عن التآزر بسبب التنافس المؤسسي؛
- عدم وجود الوعي حول الفوائد المرتبطة بتبادل أفضل الممارسات والخبرات؛
- التعاون على المدى القصير وعلى نطاق محدود بين المنظمات الدولية عائق أمام الاستفادة الكاملة من الخبرات.

مهمة اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

"ضمان جودة الإحصاء على مستوى منظمة التعاون الإسلامي"

مهمة اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي هي أن تكون قاعدة لنظم الإحصاء الوطنية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وذلك ب:

- العمل على تعزيز كفاءات مكاتب الإحصاء الوطنية ونظم الإحصاء الوطنية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال برامج تنمية القدرات الإحصائية التي تأخذ بعين الاعتبار مستويات مختلفة من القدرات والتنوعات الإقليمية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛
- تنسيق أنشطة التعاون والتنسيق الإحصائي داخل وبين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الإحصائية الإقليمية / والدولية بوضع نهج لتجنب ازدواجية الجهود؛
- المساهمة في تحسين جودة الإحصاء الرسمي في الدول الأعضاء بالمنظمة من خلال مساعدتهم على التغلب على تحديات جودة البيانات؛ حيث يجب أن تكون مختصة ودقيقة وفي الوقت المناسب ومتاحة وقابلة للمقارنة ومتسقة؛
- تبادل المعرفة والخبرات وأفضل الممارسات بهدف تعزيز أدائهم؛ بتوجيه من الأهداف والمبادئ، نحو تعزيز التضامن والتعاون بين الدول الأعضاء؛
- رفع صورة الإحصاء في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي من خلال مناصرة السلطات السياسية في الدول الأعضاء لوضع أفضل الموارد البشرية والمالية.

القيم والمبادئ التوجيهية للَجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

القيم التي ستوجه أنشطة اللَجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي والتي ستلتزم بها هي:

- **الاحترافية** (مع التركيز على التميز والكفاءة. وتشمل مكونات *الاحترافية: الكفاءة والابتكار، والريادية والفعالية والحماس وتوفر نهج منظم.*)
- **النزاهة** (مع التركيز على أخلاقيات الإحصاء التي تتمثل في الصدق. وتشمل مكونات النزاهة: *المسؤولية والتفاني، والاتساق، والانضباط، والانفتاح، والسرية والمساءلة.*)
- **التآزر** (مع التركيز على إقامة علاقات وثيقة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وتشمل مكونات التآزر: *التعاون والتواصل والتضامن والانسجام.*)

المبادئ التوجيهية للَجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي هي نفس المبادئ الأساسية للإحصاء الرسمي، التي اعتمدتها الأمم المتحدة في عام 1994م.

رؤية اللَجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي لعام 2020م

" بيانات إحصائية موثوقة ومستجيبة لاحتياجات الجميع"

- لجعل اللجنة قاعدة فعالة لتبادل المعرفة والخبرات وأفضل الممارسات الحالية والمتاحة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك بتعزيز إنتاج البيانات الإحصائية ونشرها وفقا للمنهجيات والمعايير المقبولة دوليا، مع ضمان التنسيق والتعاون فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة والمنظمات الدولية.

- لجمع جميع أنشطة التعاون والتنسيق المتعلقة بتنمية القدرات الإحصائية الموجهة نحو الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تحت مظلة اللجنة الإحصائية؛

- لتصبح الهيئة العليا في منظمة التعاون الإسلامي بوضع معايير ومنهجيات مشتركة للمؤشرات الإحصائية المتعلقة بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

- لإنتاج نظام اعتماد للإحصائيين المهنيين الرسميين العاملين في مؤسسات الدول الأعضاء في المنظمة من أجل التوصل إلى نظام ديناميكي أكثر.

الأهداف الاستراتيجية

تم تحديد أربعة موضوعات للأهداف الاستراتيجية لتحقيق رؤية اللجنة الإحصائية وهي كالتالي:

تنمية القدرات الإحصائية

- إعداد إطار للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي لدعم نظم الإحصاء الوطنية للدول الأعضاء في المنظمة وفقا لأولويات التنمية لديها. حيث سيوضح هذا الإطار مجالات أولوية تنمية القدرات الإحصائية من خلال تحديد احتياجات مكاتب الإحصاء الوطنية، والمهارات المهنية الضرورية لجمع المعلومات الإحصائية ومقارنتها وتجهيزها ونشرها، وكذا وصف الاستراتيجيات العامة لتنفيذ برامج فعالة؛

- وضع آلية حوكمة واضحة ومنظمة على أساس نهج نوعية الحياة (life-cycle approach) لتطوير أنشطة القدرات الإحصائية للَجنة؛

- تجانس بين مستويات التنمية الإحصائية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على أساس برنامج العمل الإحصائي الذي يجب أن يعد من خلال النظر في أولويات سياسات منظمة التعاون الإسلامي والحاجات الملحة لمكاتب الإحصاء الوطنية؛

- تحسين المهارات المهنية للموظفين حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأساليب الإدارة الحديثة، وجمع البيانات الإحصائية وتبويبها وتجهيزها ونشرها، وإدارة نظم الإحصاء الوطنية عن طريق تنظيم برامج تدريبية ووضع قواعد لتقديم برامج التعليم الإلكتروني المضمنة في/أو التي عرضت كتمديد لخدمة برامج الاستشارات الإحصائية التي ستنفذ بين أعضاء اللَجنة الإحصائية؛

- تبادل "الدروس المستفادة" و "قصص النجاح" في ما يتعلق بالخبرات المكتسبة والتحديات التي تواجه أعضاء اللَجنة الإحصائية من خلال نظام إحصائي افتراضي؛

- تبادل المعرفة جول موضوعات محددة ذات الاهتمام المشترك، والمجالات الإحصائية الجديدة والمؤشرات من خلال مجلة أكاديمية موجهة من لجنة تحرير مؤلفة من باحثين وممارسين نشيطين في الإحصاء الرسمي؛

- تنمية الوعي الإحصائي وبرامج التواصل للعاملين في القطاع العام وفي الإعلام وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية؛

- التشجيع على تصميم وتنفيذ مناهج التربية الوطنية للطلاب ذو التعليم الابتدائي والثانوي مع أصحاب المصلحة المعنيين بهدف الإلمام بالإحصاء؛

- وضع نظم الاتصالات والتوزيع الفعال لمكاتب الإحصاء الوطنية؛ بما في ذلك استخدام وسائل الإعلام الاجتماعية من خلال مجموعة من أدوات الاتصال، وذلك لتعزيز استخدام البيانات التي تنتجها هذه المكاتب، وضمان تعاطي المستخدمين مع البيانات المقدمة على النحو الملائم؛

- تحويل ظروف العمل الحالية لمكاتب الإحصاء الوطنية إلى أمكنة للتعلم، بالنظر في إدارة التغيير وإعادة هندسة عمليات الأعمال (business process re-engineering) لتعزيز الديناميكية في عمليات مكاتب الإحصاء الوطنية؛

- تشجيع مكاتب الإحصاء الوطنية على التواصل مع مؤسسات التعليم العالي لتطوير وتعزيز المناهج الدراسية، وذلك لتلبية احتياجات الموارد البشرية لمكاتب الإحصاء الوطنية، وكذلك لتشجيع ودعم المعلمين في التدريب في كليات التربية لاستخدام خدماتها ومنتجاتها في النشاطات الصفية.

تنسيق التعاون والتنسيق الإحصائي بين مكاتب الإحصاء الوطنية، واللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، والمنظمات الإقليمية والدولية

- المبادرة إلى وضع برامج تعاونية وتنسيقية لتلبية احتياجات مكاتب الإحصاء الوطنية للدول الأعضاء في المنظمة، من خلال قيام فريق من الخبراء بدورات لاجتماعات حية وافتراضية، منظمة وممنهجة وتفاعلية؛

- اتخاذ دور قيادي قوي لتعزيز تعاون وتنسيق وثيق بين اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، والهيئات الأخرى المختصة في المنظمة وكذا أصحاب المصلحة المعنية، من خلال التواصل الفعال حول أهداف اللجنة والاحتياجات التي تم تحديدها من قبل أعضاء اللجنة الإحصائية؛

- تعزيز التعاون بين اللجنة الإحصائية وغيرها من الجهات المعنية الوطنية والإقليمية والدولية، من خلال إقامة علاقات مستدامة كوضع قنوات لتواصل فعال لدعم الدورات التدريبية، وتطوير برامج التنقل؛ مثل تبادل الموظفين (إعارة) بين مكاتب الإحصاء الوطنية والمنظمات الدولية والزيارات الدراسية، وما إلى ذلك؛

- دعم الاستراتيجيات الإقليمية المنتجة من قبل الجهات المعنية الإقليمية والدولية، لتطوير إحصاء مماثل للاستراتيجيات الوطنية؛

تطوير منهجيات مشتركة للمؤشرات المرتبطة بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

- تعزيز التجانس بين التصنيفات والمفاهيم والمنهجيات المستخدمة لتنفيذ الأنشطة الإحصائية في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي لتعزيز التماسك في النظم الإحصائية؛

- تحديد المجالات ذات الأولوية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتطوير الخلفية المفاهيمية والمنهجية للمؤشرات المختارة؛

- وضع إطار لضمان الجودة في مكاتب الإحصاء الوطنية للدول الأعضاء في المنظمة، الذي يوضح الأدوات والإجراءات التي وضعت لضمان الجودة العالية للإحصاء التي تنتجه مكاتب الإحصاء الوطنية مع التركيز على العمليات الإحصائية والمخرجات.

اعتماد الإحصائيين المهنيين

- وضع الخلفية النظرية والمنهجية لبرنامج الاعتماد للإحصائيين المهنيين الرسميين العاملين في مؤسسات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

- التشجيع على إصدار شهادات؛ الخبرة والمعرفة في إطار السياق الرسمي، للمهنيين الذين يديرون العمل الإحصائي وللمتخصصين الإحصائيين الذين يعملون لحساب مؤسسات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.